

المحاضرة الثانية عشر:

النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، المختلط والاسلامي

تمهيد:

تختلف الأنظمة الاقتصادية من دولة إلى أخرى حيث يخضع تبني نظام الاقتصادي معين إلى عدة عوامل أهمها الأفكار الايديولوجية والحركة العلمية في ذلك البلد بالإضافة إلى النظام السياسي وفي حالات أخرى الدين كما هو في الدولة الاسلامية، حيث يتميز كل نظام من هذه الأنظمة بمزايا وعيوب.

1- النظام الرأسمالي:

الرأسمالية هي " هي تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد هو الرأسمالي أو مجموعة من الأفراد مجتمعين هي الشركات الرأسمالية بالتأليف بين رؤوس الأموال الانتاجية المملوكة لهم والموارد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع هو المشروع الصناعي." (عون، 2015، ص 16)

1-1 خصائص الرأسمالية: لرأسمالية مجموعة من الخصائص هي:

✓ الملكية الفردية لعناصر الانتاج:

يقوم النظام الرأسمالي على ملكية الأفراد لعناصر الانتاج ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي أو يتركه عاطلا فهو له مطلق الحرية فيما يملك ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءا مما يملكه ويدخر الباقي وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل.

✓ حافز الربح:

يعد هو الدافع الأساسي والمحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون حيث يتصرف كل فرد داخل النظام الرأسمالي بما تمليه عليه مصلحته الشخصية ومدى تحقيقه لربح من خلال هذا التصرف.

✓ سيادة المستهلك:

يعد المستهلك المؤشر الأساس في عملية الانتاج حيث تحدد أذواق المستهلكين ورغباتهم مجالات الانتاج ذات الربح الأكبر، وبذلك فرغبة المستهلك تعد عامل أساسي في تحديد مجالات ربح الرأسماليين

✓ **الحرية الاقتصادية:** يتمتع المنتجون في النظام الرأسمالي بحرية اختيار النشاط الاقتصادي الذي يردون العمل بيه

✓ **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** حيث لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود.

✓ **المنافسة الحرة:** تعتبر المنافسة المحرك الأساسي لتحقيق الأرباح حيث تخلق هذه المنافسة الدافع لدى المنتجين من أجل تقديم أحسن السلع بأقل التكاليف لأن ذلك من شأنه أن يحكم بقاء المنتج أو إفلاسه وموته.

1-2 مزايا النظام الرأسمالي: من أهم مزايا النظام الرأسمالي مايلي:

✓ الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية

✓ تطور دائما في وسائل وجودة المنتجات الاقتصادية

✓ تحسين مستوى المعيشة نسبيا للمواطنين.

1-3 عيوب النظام الرأسمالي:

❖ القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار لكي تسود المنافسة الحرة لابد من توافر عدد كبير من المنتجين أو البائعين والمشتريين بحيث لا يكون لأي منهم قدرة التحكم في السعر بحيث يتنافس المنتجين مع بعضهم من أجل تقديم أجود السلع بأقل الأثمان أما إذا وجد أحد المنتجين محتكر للموارد الأولية أو للتكنولوجيا مثلا فهو قادر على احتكار السلع والأسعار وبالتالي فإن عملية الاحتكار تتعارض مع مبدأ المنافسة.

❖ تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية حيث يقوم المنتجين بإنتاج السلع ذات العائد السريع من أجل تحقيق الانتفاع الذاتي وهو ما يؤثر على أذواق ورغبات المستهلكين كما أن الأسعار قد تؤثر على قدرة العمال الشرائية وبالتالي تؤثر في المجتمع عموما.

❖ التوزيع غير العادل للدخل: وهو ما يخلق طبقتين في المجتمع طبقة مالكة لوسائل الانتاج تساعدوا الرأسمالية على مضاعفة أموالها و ثروتها بينما تبقى الشريحة الأكبر من المجتمع تعاني من الفقر والحرمان وهو ما خلق عدم توازن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد.

❖ البطالة والأزمات الاقتصادية : من أهم عيوب النظام الرأسمالي هو تعرضه للأزمات الاقتصادية لأن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير مخطط له مما يجعله هشاً في مواجهة الأزمات حيث ينجر على ذلك تصريح العمال وزيادة معادلات البطالة والكساد والكثير من المشكلات الاقتصادية

2- النظام الاشتراكي:

هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الانتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهو النظام الذي تتميز فيه الدولة بإدارتها لعوامل الانتاج واتخاذ القرارات مع جهاز تخطيط مركزي (جلطي، 2022، ص44)

2-1 أسس النظام الاشتراكي: يقوم النظام الاشتراكي على الأسس التالية:

✓ الملكية العامة لعناصر الانتاج: بمعنى أن الدولة هي المالك الوحيد لعناصر الانتاج مثل الأرض ورأس المال. أي أنها ملك للشعب.

✓ تقييد الفرد منتجا وعاملا ومستهلكا: بمعنى أن إقرار ما سينتج وكيف ولمن يتم وفقا لما تراه السلطة التخطيطية التي تقوم وفقا لدراسات تعد مسبقا بتحديد أنواع السلع التي سيتم انتاجها وكمياتها وتخصيص الموارد المختلفة وفقا لهذا التحديد الذي يأخذ شكل تعليمات أو خطة لازمة للتنفيذ مما يقيد إلى حد كبير حرية الفرد في تلبية رغباته وذوقه سواء أن كان في مجال العمل أو الإنتاج أو الاستهلاك.

✓ مركزية تحديد الأسعار: تحدد السلطة المركزية الأسعار وتعلنها، وعند تحديدها أسعار السلع المختلفة تأخذ في اعتبارها مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومن ضمنها قوى العرض والطلب.

✓ تحقيق أقصى الأرباح المادية ليس هو الحافز الرئيسي: بمعنى أن اعتبارات الأهمية الاجتماعية للسلعة المنتجة تلعب دورا بارزا في تحديد السلع المنتجة وبالتالي في تخصيص الموارد البشرية والمادية في عملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي يكون الهدف الأساسي من وراء النشاط الاقتصادي تحقيق الربح إلا أنه في المجتمع الاشتراكي تكون الربحية الاجتماعية التي تتحقق على صعيد المجتمع ككل من خلال الفرق بين المزايا والاعباء الاجتماعية لها أهمية تؤخذ بنظر الاعتبار عند السعي لتحقيق الربحية الاقتصادية ضمن النشاط الاقتصادي.

2-3 عيوب النظام الاشتراكي:

- ❖ انعدام الحرية الفردية: حيث يفقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك وفي اختيار السلع والخدمات.
- ❖ انخفاض انتاجية العامل: نتيجة اهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قسارى جهده من أجل زيادة الانتاج وخفيض التكاليف.
- ❖ البيروقراطية المفرطة: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية بالإضافة إلى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الاجراءات وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الانتاج.
- ❖ عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بيها(جلطي، 2022، ص 45)

3- الاقتصاديات المختلطة:

إن معظم الاقتصاديات في عالمنا المعاصر خليط من النظام الاقتصادي الحر والنظام الاقتصادي الموجه مع التركيز على أحد الاتجاهين بشكل واضح، فنجد اقتصادا يغلب عليه الطابع الرأسمالي، مثل الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوروبا الغربية، فكل من هذه الاقتصادات يسود فيها بشكل واضح أسس ومبادئ اقتصاد السوق الحر مع وجود عناصر تعكس سيطرة الدولة كما هو الحال بالنسبة للتعليم والدفاع وطرق.

وفي المقابل فإننا نجد أن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا والدول الاشتراكية الأخرى يغلب على اقتصاداتها التوجيه والتخطيط وتدخّل السلطة المركزية، ففي هذه الدول تمتلك الدولة معظم وسائل الإنتاج وتحدد نوع السلع التي تنتج وكمياتها وكيف تنتج ولمن ستوزع وبأي كيفية، وتحدد أيضا إلى درجة من يستهلك هذه السلع وبأي كمية (عريقات، 2006، ص 26)

ومن المهم أن نعلم أن النظام المختلط يشجع على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل يمنع المنتجون من عملية الاحتكار ولا يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض القوانين على المشروعات الخاصة وتقييد حريتها.

ينقل هذا النظام الصناعات الاحتكارية والاساسية وصناعات الموارد الطبيعية والبنوك إلى إدارة الدولة، كما أنه يقتصر على منح نوعا من الملكية الخاصة بينما باقي الصناعات فهي تحقق الانتفاع العام كما يضمن الاستخدام الرشيد للوسائل الإنتاج ومنع الاحتكار بالإضافة إلى ابقائه على الاسواق الخاصة الانتاجية فتحدد الاسعار على أساس العرض والطلب.

4- النظام الاسلامي:

النظام الاسلامي هو نظام شامل احترمت فيه طبيعة الانسان والفروق الفردية والرغبات لذلك فهو نظام يسوده العدل ومن أهم خصائصه مايلي:

- ✓ يحترم الاسلام مبدأ الملكية الفردية ويعتبرها حق فطري ولكن يقيد بها بتحقيق المنفعة العامة.
- ✓ تحقيق المنفعة العامة من خلال تخصيص المال لهذه المنفعة.
- ✓ احترام العمل وتقديره
- ✓ تحليل البيع وتحريم الربا
- ✓ عدم التفاوت الشديد في الثروات من خلال الزكاة والميراث والهبة.
- ✓ منع الاحتكار.